

وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرٌ وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ^(١)

ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلا ، كقولك : « جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ » أي : مكان قُرْبَ زَيْدٍ ، فحذف المضاف وهو « مكان » وأقيم المضافُ إليه مُقَامَهُ ، فأعرب بإعرابه ، وهو النَّصْبُ على الظرفية ، ولا ينفاس ذلك ؛ فلا تقول : « آتَيْكَ جُلُوسَ زَيْدٍ » تريد مكان جلوسه .

ويكثر إقامة المصدرِ مُقَامَ ظرفِ الزمانِ ، نحو : « آتَيْكَ طُلُوعَ الشَّمْسِ ، وَقُدُومَ الْحَاجِّ ، وَخُرُوجَ زَيْدٍ » والأصلُ : وَقَتَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَقَتَ قُدُومِ الْحَاجِّ ، وَقَتَ خُرُوجِ زَيْدٍ ؛ فحذف المضاف ، وأعرب المضاف إليه بإعرابه ، وهو مَقْيَسٌ في كل مصدر^(٢) .

== الزمان ، وقالوا : « إلى أين ، و إلى متى ، فأدخلوا « إلى ، الجارة على ظرف الزمان والمكان ، وهذا شاذ من جهة القياس ، ومعنى هذا أنه يصح لنا إدخال « حتى ، الجارة على لفظ « متى ، من بين أسماء الزمان ، وإدخال « إلى ، الجارة على لفظ « متى ، ولفظ « أين ، من بين جميع الظروف ، اتباعا لهم ، ولا يجوز القياس على شيء من ذلك .

(١) « وقد ، حرف تغليل « ينوب ، فعل مضارع « عن مكان ، جار ومجرور متعلق بينوب « مصدر ، فاعل ينوب « وذلك ، الواو للاستئناف ، واسم الإشارة مبتدأ ، والكاف حرف خطاب « في ظرف ، جار ومجرور متعلق بيكثر الآتي ، وظرف مضاف ، و « الزمان ، مضاف إليه « يكثر ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذلك ، والجملة من يكثر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) ذكر الصراح — تبعاً لناظم — واحداً عما ينوب عن الظرف وهو المصدر ، وبين أن نيابة المصدر عن ظرف الزمان مقيسة — بحيث يجوز لك أن تنيب ما شئت من المصادر عن ظرف الزمان — وأن نيابته عن ظرف المكان سماحية يجب ألا تستعمل منه إلا ما ورد عن العرب ، وقد بقي عليه أشياء تنوب عن الظرف زمانياً أو مكانياً :

== الأول : لفظ « بعض » ، ولفظ « كل » ، مضافين إلى الظرف ، نحو « بحثت عنك كل مكان ، وسرت كل اليوم » ، وذلك من جهة أن كلتي بعض وكل بحسب ما تضافان إليه ، وقد مضى - في باب المفعول المطلق - أنهما ينوبان عن المصدر في المفعولية المطلقة .

الثاني : صفة الظرف ، نحو « سرت طويلا شرق القاهرة » .

الثالث : اسم العدد المميز بالظرف ، نحو « صمت ثلاثة أيام ، وسرت ثلاثة عشر فرسخا » .

الرابع : ألفاظ معينة تنوب عن اسم الزمان ، نحو « أحقا » في قول الشاعر :

أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ صَادِرًا وَلَا وَارِدًا إِلَّا عَلَى رَقِيبُ
وفي نحو قول الآخر :

أَحَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا فَنَيْتُنَا وَنَيْتَهُمْ فَرِيقُ
وفي نحو قول الآخر :

أَحَقًّا بَنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهْدُدُكُمْ إِيَّايَ وَسَطَّ الْمَجَالِسِ
وفي نحو قول الآخر :

أَحَقًّا أَنْ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي

المفعول مَعَهُ

يُنصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهُ فِي نَحْوِ « سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً » (١)
بِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشَبْهِهِ سَبَقَ ذَا النَّصْبِ ، لَا بِالْوَاوِ ، فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ (٢)
المفعول معه هو : الاسمُ ، المنتصبُ ، بعد واوٍ بمعنى مَعَ .

والناصبُ له ما تقدمه : من الفعل ، أو شبهه .

فإنَّالَ الفعلِ : « سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً » أي : سِيرِي مع الطريق ، فالطريقَ منصوبٌ بسِيرِي .

ومثَالُ شَبْهِ الفعلِ : « زيد سائرٌ والطريقَ » ، و « أعجبتني سيركٌ والطريقَ »
فالطريقَ : منصوبٌ بسائرٌ وسيرك .

وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ النَّاصِبَ لِلْمَفْعُولِ مَعَهُ الْوَاوُ ، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ كُلَّ حَرْفٍ

(١) د ينصب ، فعل مضارع مبني للجهول « تالي » نائب فاعل ينصب ، وتالي مضاف
و « الواو » مضاف إليه « مفعولاً » حال من نائب الفاعل « معه » مع : ظرف متعلق
بقوله « مفعولاً » ومع مضاف والضمير مضاف إليه « في نحو » جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأن في نحو « سيرى » فعل أمر . وباء المخاطبة فاعل ،
والجملة في محل جر بإضافة نحو إليها « والطريق » مفعول معه « مسرعه » حال من بيا
المخاطبة في قوله سيرى .

(٢) « بما » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « من الفعل » جار ومجرور
متعلق بقوله سبق الآتي « وشبهه » الواو عاطفة ، وشبه معطوف على الفعل ، وشبه مضاف
والضمير مضاف إليه « سبق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلاً بالباء « ذا » اسم إشارة مبتدأ
مؤخر « النصب » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة « لا » حرف عطف « بالواو »
جار ومجرور معطوف على بما « في القول » جار ومجرور متعلق بقوله النصب السابق
« الأحق » نعت للقول ،

أَخْتَصَّ بِالْإِسْمِ وَلَمْ يَكُنْ كَالْجُزْءِ مِنْهُ ؛ لَمْ يَعْمَلْ إِلَّا الْجُرْءَ ، كَحُرُوفِ الْجُرْءِ ، وَإِنَّمَا قِيلَ : « وَلَمْ يَكُنْ كَالْجُزْءِ مِنْهُ » احْتِرَازًا مِنَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ؛ فَإِنَّهَا اخْتَصَّتْ بِالْإِسْمِ وَلَمْ تَعْمَلْ فِيهِ شَيْئًا ؛ لِكُونِهَا كَالْجُزْءِ مِنْهُ ، بِدَلِيلِ تَخَطُّي الْعَامِلِ لَهَا ، نَحْوُ : « مَرَرْتُ بِالْقَلَامِ » .

وَيُسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِ الْمُنْصِفِ : « فِي نَحْيِ سِيرِي وَالطَّرِيقَ مَسْرَعَةً » أَنَّ الْمَفْعُولَ مَعَهُ مَقْيَسٌ فِيمَا كَانَ مِثْلَ ذَلِكَ ، وَهُوَ : كُلُّ اسْمٍ وَقَعَ بَعْدَ وَاوٍ بِمَعْنَى مَعٍ ، وَتَقَدَّمَ فِعْلٌ أَوْ شَبْهُهُ ، وَ [هَذَا] هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ قَوْلِ النُّحَوِيِّينَ ^(١) .

وَكَذَلِكَ يَفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ : « بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشَبْهُهُ سَبْقٌ » أَنَّ عَامِلَهُ لَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ ؛ فَلَا تَقُولُ : « وَالنَّيْلَ سِرْتُ » وَهَذَا بِاتِّفَاقٍ ، أَمَّا تَقَدُّمُهُ عَلَى مُصَاحِبِهِ — نَحْوُ : « سَارَ وَالنَّيْلَ زَيْدٌ » — فَهُوَ خِلَافٌ ، وَالصَّحِيحُ مَنَعُهُ ^(٢) .

(١) يريد الشارح بالمماثلة في قوله « مقيس فيما كان مثل ذلك — إلخ ، المشابهة فيما ذكر ، وفي كون الاسم الذي بعد الواو بما لا يصح عطفه على ما قبل الواو . وقد اختلف النحاة في هذه المسألة ؛ فذهب الجمهور إلى أن كل اسم وقع بعد واو المعية وسبقته جملة ذات فعل أو شبهه ، ولم يصح عطفه على ما قبله ، فإنه يكون مفعولا معه ، وذهب ابن جنى إلى أنه لا يجوز أن يكون مفعولا معه إلا إذا كان بحيث يصح عطفه على ما قبله من جهة المعنى ، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور ؛ لأنه قد ورد عنهم في ما لا يحصى من الشواهد نثراً ونظماً ، وقولهم : سرت والطريق ، واستوى الماء والخشبة — بمعنى ارتفع الماء حتى صار الماء مع الخشبة في مستوى واحد — من غير ضرورة ولا ملجئ ما ، يقطع بذلك .

(٢) اختلف النحاة في تقديم المفعول معه على صاحبه : أيجوز أم لا يجوز ؟ فذهب ابن جنى إلى أن ذلك جائز ، والذي يؤخذ من كلامه في كتابه « الخصائص » وغيره أنه استدل على جوازه بأمرين ، أولهما أن المفعول معه يشبه المعطوف بالواو ، والمعطوف بالواو يجوز تقديمه على المعطوف عليه ؛ فنقول : جاء وزيد عمرو ، كما قال الشاعر :

أَلَا يَا نَخْلَةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ

عَلَيْكَ - وَرَحْمَةُ اللَّهِ - السَّلَامُ =

وَبَعْدَ « مَا » أَسْتَفْهَامٍ أَوْ « كَيْفَ » نَصَبٍ

بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ (١)

حَقُّ الْمَفْعُولِ [معه] أَنْ يَسْبِقَهُ فِعْلٌ أَوْ شِبْهُهُ ، كَمَا تَقَدَّمَ تَمَثُّلُهُ ، وَوُسْعٌ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ نَصْبُهُ بَعْدَ « مَا » وَ « كَيْفَ » الِاسْتَفْهَامِيَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُلْفِظَ بِفِعْلِ ،

= وَالشَّيْءُ إِذَا أَشْبَهَ الشَّيْءَ أَخَذَ حَكْمَهُ ، وَثَانِي الِاسْتِدْلَالَيْنِ أَنَّهُ وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ الْمَحْتَجُّ بِكَلَامِهِمْ تَقْدِيمَ الْمَفْعُولِ مَعَهُ عَلَى مَصَاحِبِهِ كَمَا فِي قَوْلِ يَزِيدَ بْنِ الْحَكَمِ الثَّقَفِيِّ مِنْ قَصِيدَةِ يَمَاتِبِ فِيهَا ابْنُ عَمِّهِ :

جَمَّتْ وَفُحْشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثُ خِصَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

فَزَعِمَ أَنَّ الْوَاوَ فِي قَوْلِهِ « وَفُحْشًا ، وَوَالْمَعِيَّةُ ، وَالْإِسْمُ بَعْدَهُ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ ، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ بَعْضِ الْفَرَارِيِّينَ . وَهُوَ مِنْ شِعْرَاءِ الْحِمَاةِ :

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقِبُهُ وَالسُّوءَةَ اللَّقْبَا

فَزَعِمَ أَنَّ الْوَاوَ فِي قَوْلِهِ « وَالسُّوءَةَ ، وَوَالْمَعِيَّةُ ، وَالْإِسْمُ بَعْدَهُمَا مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ نَقَدِمَ عَلَى مَصَاحِبِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ « اللَّقْبَا ، وَأَصْلُ الْكَلَامِ عِنْدَهُ : وَلَا أَلْقِبُهُ اللَّقْبَا وَالسُّوءَةَ ،

وَلَيْسَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ جَنِّي بِسَدِيدٍ ، وَلَا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ صَاحِبُ ، أَمَا تَشْبِيهِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ بِالْمَعْطُوفِ فَلَمَّا سَلَبْنَا لَهُ شِبْهَهُ بِهِ لَمْ نَسْلَمْ أَنَّ الْمَعْطُوفَ يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، بَلْ كَوْنُهُ تَابِعًا يَنَادِي بِأَنَّ ذَلِكَ مَمْتَنِعٌ ، فَأَمَّا الْبَيْتُ الَّذِي أَنْشَدَهُ شَاهِدًا عَلَى تَقْدِيمِ الْمَعْطُوفِ فَضُرُورَةٌ أَوْ مَوْجُودٌ ، وَأَمَّا الْبَيْتَانِ اللَّذَانِ أَنْشَدَهُمَا عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ عَلَى مَصَاحِبِهِ فَبَعْدَ تَسْلِيمِ صِحَّةِ الرَّوَايَةِ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ فِيهِمَا لِلْمَعْطُوفِ وَقَدِمَ الْمَعْطُوفُ ضُرُورَةً .

(١) « وَبَعْدَ ، ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « نَصَبٍ » الْآتِي ، وَبَعْدَ مُضَافٍ ، وَ « مَا » قَصْدُ لَفْظِهِ : مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَمَا مُضَافٌ وَ « اسْتَفْهَامٍ » مُضَافٌ إِلَيْهِ مِنْ إِضَافَةِ الدَّالِّ إِلَى الْمَدْلُولِ « أَوْ » عَاطِفَةٌ « كَيْفَ » مَعْطُوفٌ عَلَى « مَا » السَّابِقِ « نَصَبٍ » فِعْلٌ مَاضٍ « بِفِعْلِ » جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِنَصَبٍ ، وَفِعْلٌ مُضَافٌ ، وَ « كَوْنٍ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « مُضْمَرٍ » نَعْتٌ لِفِعْلِ « بَعْضُ » فَاعِلٌ نَصَبٍ ، وَبَعْضُ مُضَافٍ ، وَ « الْعَرَبِ » مُضَافٌ إِلَيْهِ .

نحو: « ما أنت وزيداً^(١) » و « كيف أنت وقصعةً من ثريدٍ » فخرجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضميرٍ مشتقٍّ من الكون، والتقدير: ما تكون وزيداً، وكيف تكون وقصعةً من ثريدٍ، فزيداً وقصعة: منصوبان بـ « تكون » المضمرة.

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنُ بِإِلْضَعْفٍ أَحَقُّ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ^(٢)

(١) ومن ذلك قول أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي:

مَا أَنْتَ وَالسَّيْرُ فِي مَتَلَفٍ يُبْرِحُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ

الشاهد في قوله « ما أنت والسير » حيث نصب « السير » على أنه مفعول معه من غير أن يتقدمه في اللفظ فعل، ومن ذلك قول الآخر، وهو من شواهد سيبويه:

أَتُوْعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا بِنَّ حَجَلٍ أَشَابَاتٍ يَخَالُونَ الْعِبَادَا

بِمَا جَمَعْتَ مِنْ حَضْنٍ وَعَمْرٍو وَمَا حَضَنْ وَعَمْرٍو وَالْجِيَادَا ؟

الشاهد في قوله « وما حضن والجياذا » حيث نصب « الجياذا » على أنه مفعول معه من غير أن يتقدم عليه فعل أو شبهه.

ومع ورود ذلك في كلام العرب المحتج به فإنه قليل، والكثير في مثل ذلك رفع ما بعد الواو على أنه معطوف على ما قبله، كما قال زياد الأعمى:

نُسَكَلْفُنِي سَوِيْقَ التَّمْرِ جَرْمٌ وَمَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيْقُ ؟

وكما قال أوس بن حجر:

عَدَدَتْ رِجَالًا مِنْ قُعَيْنٍ تَفَجَّسًا فَمَا ابْنُ لُبَيْنٍ وَالْتَفَجَّسُ وَالْفَخْرُ ؟

زكا قال الخبل يهجو الزبرقان بن بدر:

يَا زَبْرِقَانُ أَحَابِسِي خَلْفٍ مَا أَنْتَ—وَيْبُ أَبِيكَ—وَالْفَخْرُ ؟

(٢) « والعطف، مبتدأ، وإن، شرطية، يمكن، فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون =

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ العَطْفُ يَجِبُ أَوْ اعْتَقَدُ إِضْمَارَ عَامِلٍ نُصِبَ (١)

الاسم الواقع بعد هذه الواو : إما أن يمكن عطفه على ما قبله ، أولاً ، فإن أمكن عطفه فيما أن يكون بضعفٍ ، أو بلا ضعف .

فإن أمكن عطفه بلا ضعفٍ فهو أحقُّ من النصب ، نحو : « كُنْتُ أَنَا وَزَيْدٌ كَالْأَخَوَيْنِ » فرفعُ « زيد » عطفاً على المضمر المتصل أولى من نصبه مفعولاً معه ؛ لأن العطف يمكن للفصل ، والتشريك أولى من عدم التشريك ، ومثله « سَارَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » فرفعُ « عمرو » أولى من نصبه .

وإن أمكن العطفُ بضعفٍ فالنصبُ على المعية أولى من التشريك (٢) ؛

= وجواب الشرط محذوفٌ بلا ضعف ، الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور بالباء ، وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية ، ولا مضاف وضمف : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية ، والجار والمجرور متعلق بيمينك « أحق » ، خبر المبتدأ ، وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المبتدأ وخبره « والنصب مختار ، مبتدأ وخبره « لدى » ظرف متعلق بمختار ، ولدى مضاف و « ضعف » مضاف إليه ، وضمف مضاف ، و « النسق » مضاف إليه .

(١) « النصب » مبتدأ « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « يجز » فعل مضارع فعل الشرط « العطف » فاعل يجز ، وجواب الشرط محذوف « يجب » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النصب ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « أو اعتقد » أو : عاطفة ، اعتقد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجواباً تقديره أنت « إضمار » مفعول به لا اعتقد ، وإضمار مضاف و « عامل » مضاف إليه « نصب » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر الذي هو اعتقد ، ويجوز أن يكون يجب جواب الشرط ، وتكون جملة الشرط وجوابه — على هذا — في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) الضعف الذي لا يتأني معه العطف إما أن يكون لفظياً : أى عائداً إلى اللفظ بحسب ما تقتضيه صناعة الإعراب ، وإما أن يكون معنوياً . وقد مثل الشارح للضعف اللفظي ، ولم يمثل للضعف المعنوي : أى الذي يرجع إلى ما يريد المتكلم من المعنى . ومن أمثلته قولهم « لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ، وبيانه أنك لو عطفت الفصيل =

لسلامته من الضمف ، نحو : « سِرْتُ وزيداً » ؛ فنصبُ « زيدٍ » أولى من رَفَعِهِ ؛
لضمف العطف على المضمف المرفوع المتصل بلا فاصل .

وإن لم يمكن عَطْفُهُ تَعَيَّنَ النصبُ : على المَعِيَةِ ، أو على إضمار فعل [يليق به] ،
كقوله :

* عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا *

— ١٦٦

== على الناقة لصار المعنى أن رضاع الفصيل للناقة متسبب عن مجرد ترك إياهما ، وليس
كذلك ، فيلزمك أن تجعل التقدير على العطف : لو تركت الناقة وتركت فصيلها يرضعها —
تعنى يتمكن من رضاعها — لرضعها ، فأما نصب هذا على أنه مفعول معه فيعبر به المعنى :
لو تركت الناقة مع فصيلها لرضعها ، وهذا صحيح مؤد إلى المقصود ، لأن المعية يراد بها
المعية حسا ومعنى ؛ فالتكلف الذى استوجبه العطف لتصحيح المعنى هو الذى جعله
ضعيفا ، ومثله قول الشاعر :

إِذَا أُعْجِبْتِكَ الدَّهْرَ حَالَ مَنِ امْرِئٍ فَدَعَهُ وَوَاكَلَ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا

لأذلو عطف « الليالي » ، على « أمره » ، لكنك محتاجا إلى تقدير : واكل أمره ليالي وواكل
اليالي لأمره ، فأما جعل الواو بمعنى مع ونصب الاسم على أنه مفعول معه فلا يحوج
إلى شيء .

١٦٦ — هذا البيت من الشواهد التى لم يذكر العلماء نسبتها إلى قائل معين ، وقد
اختلفوا فى تتمته ، فيذكر بعضهم أن الشاهد صدر بيت ، وأن تمامه :

* حَتَّى شَتَّتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا *

ويرويه العلامة الشيرازى بعجز بيت ، ويروى له صدرا هكذا :

* لَمَّا حَطَّطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدًا *

اللغة : « شتت » يروى فى مكانه « بدت » وهما بمعنى واحد « همالة » اسم مبالغة من
هملت العين ، إذا انهمرت بالدموع .

الإعراب : « علفتها » فعل وفاعل ومفعول أول « تبنا » مفعول ثان « وماء »
ظاهره أنه معطوف على ما قبله ، وستعرف ما فيه « باردا » صفة للمعطوف الذى هو ماء =

فَاء : منصوب على المعية ، أو على إضمار فعل يليق به ، والتقدير : « وسقيتها ماء باردًا » ، وكقوله تعالى : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) ، وشركاءكم ، لا يجوز عطفه على « أمركم » ؛ لأن العطف على نية تكرار العامل ؛ إذ لا يصح أن يقال : « أجمعت شركائي » وإنما يقال : « أجمعتُ أمري ، وجمعتُ شركائي » فشركائي : منصوب على المعية ، والتقدير — والله أعلم — فأجمعوا أمركم مع شركائكم ، أو منصوب بفعل يليق به ، والتقدير : « فأجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم » .

* * *

== الشاهد فيه : قوله « وماء » ، فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله ، لكون العامل في المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف ، إذ لا يقال « علفتها ماء » ، ومن أجل ذلك كان زعمه على أحد ثلاثة أوجه : إما بالنصب على المعية ، وإما على تقدير فعل يعطف على « علفتها » ، والتقدير : علفتها تينا وسقيتها ماء ، وإما على أن تضمن « علفتها » معنى « ألفتها » ، أو « قدمت لها » ، ونحو ذلك ليستقيم الكلام ، وقد ذكر الشارح في البيت والآية الكريمة وجهين من هذه الثلاثة .
وسياتي لهذا نظائر نذكرها مع شرح الشاهد (رقم ٢٩٩) في مباحث عطف النسق ، إن شاء الله تعالى .

الاستثناء

مَا أُسْتَثْنَتْ «الآ» مَعِ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفٍ اُنْتُخِبَ (١)
 اِتِّبَاعُ مَا اتَّصَلَ ، وَأَنْصَبَ مَا انْقَطَعَ ، وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ (٢)

حكم المستثنى بـ «الآ» النَّصْبُ ، إن وقع بعد تمام الكلام الموجب ، سواء

(١) «ما» اسم موصول مبتدأ ، استثنت ، استثنى : فعل ماض ، والتاء للأنثى ،
 «الآ» قصد لفظه : فاعل استثنت ، والجملة من استثنت وفاعله لا محل لها صلة ، والعائد
 إلى الموصول محذوف ، والتقدير : ما استثنته إلا مع ، ظرف متعلق باستثنت ، ومع
 مضاف و «تمام» مضاف إليه «ينتصب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا
 تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة من ينتصب وفاعله في محل رفع
 خبر المبتدأ و «بعد» ظرف متعلق بقوله «انتخب» الآتى ، و «نفي» مضاف
 إليه «أو» حرف عطف ، «كنفي» الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على نفي ، والكاف
 مضاف ونفي مضاف إليه «انتخب» فعل ماض مبنى للمجهول :

(٢) «إتباع» نائب فاعل لانتخب في آخر البيت السابق ، وإتباع مضاف ، و «ما»
 اسم موصول : مضاف إليه ، وجملة «اتصل» وفاعله المستتر فيه العائد إلى ما لا محل لها صلة
 و «انصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول :
 مفعول به لانصب ، وجملة «انقطع» وفاعله المستتر فيه العائد إلى ما لا محل لها صلة و «عن
 تميم» جار ومجرور متعلق بقوله «وقع» الآتى فيه ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
 مقدم «إبدال» مبتدأ مؤخر ، وجملة «وقع» من الفعل الماضى وفاعله المستتر فيه جوازا
 تقديره هو يعود إلى إبدال في محل رفع نعمت لإبدال ، والتقدير : إبدال كائن في المنقطع
 وقع عن تميم ، ويجوز أن تجعل جملة «وقع» وفاعله المستتر فيه العائد إلى إبدال خبرا عن
 المبتدأ ، وعلى هذا يكون قوله «عن تميم» وقوله «فيه» جارين ومجرورين يتعلق كل منهما
 بوقع ، والتقدير : وإبدال واقع في المنقطع عن تميم .

كان متصلاً أو منقطعاً^(١) ، نحو : « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، وضربت القوم إلا زيداً ، ومررت بالقوم إلا زيداً ، وقام القوم إلا حماراً ، وضربت القوم إلا حماراً ،

(٣) قد وقع في كلام العرب ما ظاهره أن المستثنى يلا بعد كلام تام موجب لم ينتصب على الاستثناء ، بل جاء تابعاً لما قبله في إعرابه .
من ذلك قول الأخطل التغلبي :

وَبِالصَّرِيْمَةِ مِنْهُمْ مَنَزِلٌ خَلَقَ عَافٍ تَغْيِيرَ إِلَّا التَّوَيُّ وَالْوَيْدُ

ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « تغير إلا التوى والويد » فإن الكلام — بحسب الظاهر — موجب ، إذ لم يتقدمه نفي ولا شبهة ، وهو تام لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه وهو الضمير المستتر في « تغير » العائد على المنزل ، فكان من حق الكلام على هذا أن ينتصب ما بعد إلا على أنه مستثنى ، لكن الشاعر قد جاء به مرفوعاً على أنه بدل من الضمير المستتر في تغير الذي هو المستثنى منه .

ومن ذلك قول الآخر :

لِدَمٍ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إِلَّا الصَّبَا وَالدَّبُورُ

ومحل الشاهد من هذا البيت قوله « تغيب أقربوه إلا الصبا والدبور » فإن الكلام موجب ، إذ لم يتقدمه نفي ولا شبهة ، وهو تام ، لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه وهو قوله « أقربوه » ، فكان من حق العربية أن ينتصب الاسم الواقع بعد إلا ، لكن الشاعر قد جاء به مرفوعاً على أنه بدل من الاسم الواقع قبلها وهو المستثنى منه .

وقد بين العلماء في هذين البيتين ونحوهما أن هذا الظاهر غير مراعى ولا ملتفت إليه ، وأن الكلام — وإن كان إيجاباً في الظاهر — نفي عند التحقيق ، لأن معنى « تغير » في البيت الأول « لم يبق على حاله » ومعنى « تغيب عنه أقربوه » في البيت الثاني « لم يحضروا » ، وأنت تعلم أن الشاعر الأول لو أنه قال « لم يبق على حاله إلا التوى والويد » ، وأن الشاعر الثاني لو قال « لم يحضر أقربوه إلا الصبا والدبور » ، لكان يجوز لكل واحد منهما أن يرفع ما بعد إلا على البدلية وأن ينصبه على الاستثناء ، فقد صنع كل منهما ما يجوز له لأنه فهم أن الكلام إذا كان بمعنى كلام منفي أخذ حكم الكلام المنفي .

وعلى هذا يكون مراد النحويين بقولهم فيما يجب نصبه على الاستثناء « كلام موجب » ، أنه ليس منفيّاً مطلقاً ، لا في اللفظ ولا في المعنى ، فافهم ذلك وتدبره .